

موقف ياسر عرفات من أحداث عام 1970/1971 في الأردن

-دراسة من خلال الوثائق الفلسطينية والأردنية-

**The position of Yasser Arafat on the events of 1970/71 in Jordan
- Study through Palestinian and Jordanian documents -**

تاريخ النشر: 2020/10/23

تاريخ القبول: 2020/02/04

تاريخ الإرسال: 2019/10/21

عماد رفعت البشتاوي

جامعة الخليل فلسطين، Email : ebashtawi@yahoo.com

الملخص:

عرضت الدراسة لموقف ياسر عرفات رئيس حركة فتح ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من أحداث عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ من خلال الحديث عن الأجواء المشحونة، والأحداث المتسارعة التي سادت بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية منذ معركة الكرامة، بالإضافة إلى أحداث عام ١٩٦٨، ومبادرة " روجرز". كما تطرقت الدراسة أيضاً إلى الأعمال والمواجهات العسكرية التي وقعت في أيلول عام ١٩٧٠، وكيف أدار عرفات تلك الأزمة تنظيمياً وعسكرياً وسياسياً على الصعيد الداخلي، أعني على الساحة الأردنية، وكذلك على الصعيد العربي. الكلمات المفتاحية: الأحداث؛ العلاقات؛ الأزمة.

المؤلف المرسل: عماد رفعت البشتاوي ، Email : ebashtawi@yahoo.com



Abstract:

The present study investigates with the position of the late Palestinian president Yasir Arafat towards 1970 / 1971 events through shedding light on the straitened atmosphere and the accelerating events that had dominated the relation between the Jordanian government and the Palestinian resistance since the Karama Battle It also reflects on 1968 government and Rogers initiative. The study also investigates the military confrontation in September 1970 , and how Arafat controlled and ran this crisis organizationally , militarily and politically on the local level , i.e. in Jordan, and on the Arab level. The study also keeps investigating the consequences of these events up to 1971 , the year in which the PLO Left Jordan militarily.

Keywords:Events ;Relationships ;Crisis.

مقدمة:

تُعد أحداث عام ١٩٧٠/١٩٧١ فترة هامة في مسيرة ياسر عرفات والنضال الفلسطيني من جهة، وتاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية من جهة أخرى، بالإضافة إلى العلاقات العربية.

لقد شهدت العلاقات الأردنية الفلسطينية- بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ومعركة الكرامة ٢١ آذار ١٩٦٨- تناقضاً مكشوفاً بين الطرفين- بسبب تزايد شعبية الثورة الفلسطينية والعمل الفدائي-، وقد جرى التعبير عن ذلك من خلال محاولات الحكومة الأردنية الحفاظ على هيبتها ونفوذها وسيطرتها على الأوضاع في الساحة الأردنية أمام تصاعد العمل الفدائي كماً وكيفاً، فقد تمثل الموقف الأردني في الإصرار على ضبط العمل الفدائي وتنظيم انتشار المنظمات المسلحة، وترتيب الأوضاع الداخلية، وعدم إعطاء إسرائيل المبررات للاعتداء على الأردن، في حين تمثل موقف منظمة التحرير الفلسطينية في تأكيد حقها في العمليات الفدائية ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي



الأردنية، التي تشكل أطول خط مواجهة مع إسرائيل وأكبر وجود للفلسطينيين، وقد أدى هذا التناقض إلى وقوع صدامات عسكرية بين الطرفين تفاوتت في حدتها.

إن أحداث عام ١٩٧٠/١٩٧١ تعتبر أول اختبار حقيقي يواجه ياسر عرفات بعد رئاسته لحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحاول رصد وتتبع موقف وتحركات ياسر عرفات أثناء تلك الأزمة وبصورة موضوعية. فمن الملاحظ أن الدراسات والأبحاث التي تعنى بالحديث عن تلك الفترة غالباً ما تنحاز لطرف على حساب الطرف الآخر.

اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على الوثائق الفلسطينية والأردنية مثل: الوثائق الفلسطينية العربية التي أصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، والوثائق الأردنية التي أصدرتها وزارة الخارجية الأردنية وكذلك الوثائق العربية التي أصدرتها الجامعة الأمريكية في بيروت.

أولاً: أحداث أيلول ١٩٧٠:

شكلت حرب حزيران ١٩٦٧، ومعركة الكرامة ١٩٦٨ نقطة تحول مهمة في وضع المقاومة الفلسطينية والعمل الفدائي في الأردن، إذ أسهمت تلك المتغيرات في إبراز المقاومة المسلحة سياسياً وإعطائها زخماً جماهيرياً، حيث بدأت الدعاية النشطة الواسعة في البلاد العربية والأجنبية مما أتاح للثورة الفلسطينية اكتساب الشهرة العريضة والعطف الواسع، ونجم عن ذلك تدفق التبرعات والمساعدات المالية بحيث تمكنت من توسيع نطاق نشاطاتها ودعم حركتها، واستقطاب الأنصار حولها ودعم مركزها (هندي، ١٩٨٠، ص ٣٥).

بدأت أول مواجهة حقيقية بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية في ١٩٦٨/١١/٤ (الوثائق الفلسطينية العربية لسنة ١٩٧٠، ١٩٦٨، ص ٩٨). وأعقبها توقيع اتفاقية بين الطرفين بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٥ (الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨، دت، ص ٢٥٧؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، ص-ص ٨٣٦-٨٣٨) التي أعطت الثورة الفلسطينية مكاسب كبيرة إلى جانب بعض السلبات (الوثائق الفلسطينية



لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص-ص ٤٧٦-٤٧٧)، واعتبر عرفات أنّ السبب الرئيسي لتلك المواجهات يعود إلى "تنامي قوة الثورة الفلسطينية وتحقيقها الإنجازات في زمن قياسي بعد حرب ١٩٦٧، وتحولها إلى حركة جماهيرية فدائية ناجحة ونيلها الرضا الرسمي والشعبي الفلسطيني والعربي، كما أنها خلال تلك الفترة القصيرة لم تتعرض إلى أية انتكاسات مما أعطاها بعداً وأهمية ورسوخاً" (الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٤٧٧).

في الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٨-١٩٦٩ نجد أن الدولة الأردنية قد فقدت هيبتها وسلطانها، حيث إنّ حواجز التفتيش التي أقامها الفدائيون والمليشيا عرضت رجال الجيش الأردني وموظفي الدولة الأردنية إلى الإهانة، بالإضافة إلى فقدان الشرطة والمحاكم الأردنية لسلطانها، فقد أصبح للمنظمات الفلسطينية شرطتها العسكرية وجهازها الأمني ومحاكمها الثورية ومكاتبها ووسائل إعلامها ومؤسساتها (خلف، دت، ص-ص ١٢٩-١٣٠). كذلك دخلت التنظيمات الفلسطينية في مزايدات خطابية فالك يتسابق إلى الهجوم اللاذع بل والتنافس على ادعاء قدرته على إسقاط النظام الأردني (خلف، دت، ص ١٣٠) ^(١).

شهدت الفترة الأولى من رئاسة عرفات للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (الوثائق العربية لعام ١٩٦٩، (دت)، ص ١٢٣؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، ١٩٧٢، وثيقة رقم (٢٨٠) ص ٥٨٧؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ١٩٧٢، ص ٥٣) ^(٢) تطوراً إيجابياً في العلاقات مع الأردن؛ ففي ١٦/٢/١٩٦٩

^١ - لا نستطيع أن ننكر أن التنظيمات الفلسطينية ارتكبت أفرادها بعض الأخطاء سواء عن جهل أو بسبب استعجال النتائج وأحياناً أخرى تحت تأثير أجهزة المخابرات الأردنية (لا سيما بعد إنشاء الشعبة السرية الخاصة بالأردنية) التي تغلغت في صفوف تلك التنظيمات.

^٢ - في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت بتاريخ (١٩٦٩/٢/٤-١) حدث تغيير جذري في تركيبة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك بانتخاب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية التي تشكلت أيضاً من التنظيمات الفلسطينية.



أجرى عرفات محادثات مع الملك حسين، وصرح رئيس الوزراء الأردني عقب هذا اللقاء بأنه "لا توجد تناقضات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولا يوجد للأردن تحفظات على العمل الفدائي(بن طلال، ١٩٨٧، ص٢١٥؛ الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٩، دت، ص٦٠-٦١).

مع تراكم أسباب الاختلاف والتباين بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومع تزايد الصدامات وتوتر الأجواء أصدرت الحكومة الأردنية في ١٠/٢/١٩٧٠ (الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، دت، ص٣١-٣٣) عدداً من الإجراءات حاولت من خلالها ضبط عمل الفدائيين على الساحة الأردنية. وداخل المدن، مما اعتبرته المنظمات الفلسطينية تصفية للعمل الفدائي، واندلعت على إثره الاشتباكات المسلحة. وعُقد اجتماع للمنظمات الفلسطينية في ١١/٢/١٩٧٠ تمخض عنه قيام (القيادة الموحدة للعمل الفدائي)(الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، ١٩٧٠، ص٧)، وتمت دعوة الفلسطينيين إلى الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي هذه الأثناء طلب عرفات لقاءً مع الملك حسين للتخفيف من حالة التوتر، ولو مؤقتاً، حيث عُقد اللقاء في ٢٢/٢/١٩٧٠. وفي نهاية الاجتماع صدر بيان مشترك عن الجانبين تم التأكيد -من خلاله- على جو من التفاهم والحرص على الوحدة الوطنية، والطلب من جميع الأطراف العمل بروح هذا اللقاء، واعتباره أساساً للعلاقات بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية(الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، دت، ص٤٥؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٤، ص١٣٦).

لقد خفف هذا اللقاء بشكل مؤقت من الاحتقان الموجود إلا أنه لم يستطع أن ينزع فتيل التوتر، فقد حاولت الحكومة الأردنية في أيار ١٩٧٠ منع العمل الفدائي في شمال الأردن بسبب قيام إسرائيل بشن غارات على المدن والقرى الأردنية (اسعد، ١٩٨٣، ص٧٢)^(٣).

^٣ - في ٦/٥/١٩٧٠ أصدرت القيادة الموحدة للعمل الفدائي بياناً أعلنت فيه عن تأليف لجنة مركزية بقرار من المجلس الوطني تشارك فيه جميع فصائل المقاومة لتمارس دورها القيادي في حركة المقاومة



وتجددت الاشتباكات بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية بسبب اتهام الأردن لها بمحاولة اغتيال الملك حسين في ١٩٧٠/٦/٨. ومنعا لتفاقم الأزمة التقى عرفات مع الملك حسين في ١٩٧٠/٦/١٠، واتفقا على العمل المشترك لعودة الحياة الطبيعية، وعودة جميع القوات النظامية والفدائية إلى قواعدها، وقيام دوريات مشتركة لتشرف على وقف إطلاق النار، وتشكيل لجنة تحقيق لمعرفة أسباب الحوادث، ولجنة أخرى مشتركة لتجنب الوقوع في مشاكل جديدة (الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، دت، ص ٩٨). ولم يمض على هذا الاتفاق إلا ساعات قليلة حتى تفجرت الاشتباكات وكان مصير هذا الاتفاق كمصير الاتفاقات السابقة واللاحقة.

بالرغم من تطور هذه الأوضاع وتفاقم الأجواء في حزيران ١٩٧٠ فقد كان عرفات واثقاً من أنّ المواجهة ليست حتمية بين الثورة الفلسطينية والحكومة الأردنية إذا استوعبت القيادة الأردنية أن حرب حزيران ومعركة الكرامة قد أدخلت الجماهير الفلسطينية والثورة الفلسطينية في مرحلة جديدة، بمعنى آخر إذا سمحت بالعمل الثوري والفدائي المسؤول وحرية التنظيم والتعبئة والحركة، وإذا لم تقم الحكومة بذلك وحاولت الرجوع للخلف—أي ما قبل معركة الكرامة— فلا يوجد مجال إلا حل هذا التناقض بين الثورة الفلسطينية والحكومة الأردنية بـ"العنف المسؤول" بدل "الحوار المسؤول". وكان عرفات واثقاً من أنه إذا فُرض القتال على الثورة الفلسطينية والفدائيين فسيقاتلون، وسينتصرون لأنّ الثورة الفلسطينية تعبر عن حركة التاريخ والشعب وهي الحركة التي تنتصر دائماً (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٤٧٨).

وتحل (اللجنة المركزية) المنبثقة عن المجلس الوطني محل القيادة الموحدة للعمل الفدائي، وتتألف اللجنة المركزية من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثلين عن جميع المنظمات الفدائية ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني وقائد جيش التحرير الفلسطيني.



ولكن كيف يمكن التوفيق بين سلطة الثورة والدولة في الأردن؟ فحسب رأي عرفات إنّ الثورة الفلسطينية موجودة على جميع الأرض العربية وتستطيع أن تتحرك، ولها الحق في أن تتحرك على جميع الأرض العربية ومن ضمنها الأردن، وقد اعترفت جميع الحكومات والشعوب العربية بهذا الحق لها (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٥٠٠).

إنّ التحرك الحقيقي لعرفات في أثناء الأزمة كان باتجاهين، الأول: الحرص على وقف إطلاق النار. والآخر: الوقوف بصلافة لمنع دخول الجيش الأردني إلى عمان (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٥٠١).

ولم تكن محاولات تهدئة الأجواء الأردنية الفلسطينية داخلية فقط، وإنما حاولت الدول العربية التدخل أكثر من مرة للتوسط والتهدئة (الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، دت، ص-ص ٤٥٩-٤٦٠). ولكنّ جميع تلك الجهود فشلت خاصة بعد ٢٥ حزيران ١٩٧٠ عندما أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة "وليم روجرز" عن مبادئه (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٤، ص ٥٧٦)^(٤)

التي وافقت عليها مصر في ٢٣/٧/١٩٧٠ (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٤، ص ١٦) والأردن في ٢٦/٧/١٩٧٠ (الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠،

^٤ - النقاط الرئيسية لمشروع روجرز هي:

- وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر على الأقل.

- بدء المفاوضات بإشراف يارينج، واستناداً إلى قرارات الأمم المتحدة.

- موافقة إسرائيل على قرار مجلس الأمن بجميع أجزائه، واستعدادها لتنفيذه.

- التزام مصر والأردن بمبدأ السلام مع إسرائيل، والاعتراف بحقها في الوجود "ضمن حدود آمنة ومعترف بها"، مقابل التزام إسرائيل بمبدأ الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧.



دت، ص ١٣٩^(٥). وأعاد الأردن تأكيداً الموافقة على المبادرة عبر خطاب وجهه الملك حسين إلى الأردنيين في ٢٩/٨/١٩٧٠ (الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، دت، ص ١٤٠)*.

أما عرفات فقد اتخذ موقفاً رافضاً لمبادرة "روجرز" وهو موقف ينسجم مع بقية المنظمات الفلسطينية (الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، دت، ص ٥٢١-٥٢٢؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، ١٩٧٠، ص ١٧-١٨؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٥٤٠-٥٦٠). ولم يتوقف رفض عرفات لمبادرة "روجرز" عند حدود التصريحات فقط، وإنما بذل جهوداً دبلوماسية ونشاطاً مكثفاً لخلق موقف عربي رافض، ولذلك أرسل الوفود إلى الدول العربية لشرح موقف الفلسطينيين (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ١٨)، ومن ناحية أخرى كثف عرفات من جهوده وأكد موقفه الرافض لمبادرة "روجرز" حيث أجرى جولة من المحادثات مع الرئيس السوري نور الدين الأتاسي لخلق موقف فلسطيني سوري موحد إزاء المبادرة الأمريكية (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ١٩). كما دعا إلى عقد اجتماع للجنة التنفيذية؛ لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٩/٨/١٩٧٠ حيث اطلعت بدورها على مجريات الأحداث ودعت المجلس الوطني الفلسطيني إلى عقد دورة طارئة استثنائية، وبسبب العلاقات المتردية مع القاهرة فقد عقد المجلس الوطني دورته في عمان، وأعلن رفضه لمبادرة "روجرز" ودعا إلى التصدي لها وإحباطها (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٦٩٢-٦٩٣).

ومن المؤكد أنّ مبادرة "روجرز" ليست هي السبب الوحيد للخلاف بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية. ولكن ممّا لا شكّ فيه أنها كانت من أهم عوامل تطوير الخلاف وتفعيله وتسريعه ووصوله إلى ما وصل إليه في ١٧/٩/١٩٧٠، لا سيما وأنّ

^٥ - وذلك من خلال مذكرة أرسلتها وزارة الخارجية الأردنية إلى وزارة الخارجية الأمريكية أعربت فيها عن موافقة الحكومة الأردنية على مبادرة روجرز.



الداعم الحقيقي والمدافع عن الثورة الفلسطينية -منذ نشوئها -جمال عبد الناصر الذي تنحى جانباً قليلاً من الوقت عن تلك الأزمة بعد الهجوم الشديد الذي شنته عليه فصائل منظمة التحرير الفلسطينية مما كان له أكبر الأثر في حرية تحرك الملك حسين بعيداً عن ضغوطات عبد الناصر.

ومع بداية شهر أيلول ١٩٧٠ بات واضحاً تماماً أنّ الأمور المتجهة أصلاً نحو التصعيد كانت في طريقها نحو الانفجار، وإنّ المتتبع للخطاب السياسي والإعلامي على مستوى القيادتين: الأردنية والفلسطينية يلاحظ ذلك. ففي ١٩٧٠/٩/٢ وفي البرقية التي بعثها عرفات إلى مؤتمر اتحاد المحامين العرب في الجزائر وجه أصابع الاتهام إلى النظام الأردني متهماً إياه بالارتباط مع الغرب (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٧١٥). وعاد عرفات مرة أخرى في ١٩٧٠/٩/٨ ليتهم الحكومة الأردنية -ليس فقط بضرب قواعد الفدائيين- بل وبالمساس بالشعب الفلسطيني وضرب الوحدة الأردنية الفلسطينية بالتحالف مع بعض العشائر والقبائل الأردنية، وذلك بعد أن أصدرت الحكومة الأردنية أوامرها إلى اللواء (٤٠) المدرع وكتائب أخرى من المشاة للهجوم في ١٩٧٠/٩/٨ على عدد من قواعد الفدائيين في المنطقة الشمالية من الأردن بعد أن دكتها بالمدفعية الثقيلة أدت إلى مقتل أكثر من ثلاثين فدائياً وعدد كبير من الجرحى. علاوة على ما قامت به من اعتداءات عسكرية على قواعد الثورة في كل من عمان والزرقاء (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص ٧٣٦).

وعلى الصعيد الأردني استشعر الملك حسين بالخطر المحدق به وبالعرش الهاشمي، ففي ١٩٧٠/٩/١٦ أصدر أمراً بتشكيل حكومة عسكرية مؤقتة برئاسة محمد داود (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ١٧٧-١٧٨) بعد أن قدمت حكومة عبد المنعم الرفاعي استقالتها (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص ١٧٥-١٧٦). وأعلنت الحكومة العسكرية الأحكام العرفية لإعادة الأمن والاستقرار كما عُيّن حابس المجالي قائداً عاماً للقوات المسلحة وحاكماً عسكرياً عاماً (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ١٨٤).



وردت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على تلك الإجراءات باتخاذ عدد من القرارات منها: وقف التفاوض مع الحكومة العسكرية، وتعيين عرفات قائداً عاماً لقوات الثورة الفلسطينية، وإلغاء قرار تجميد عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي أُخذ في ١٢/٩/١٩٧٠ بعد عملية خطف الطائرات. كذلك اتخذ قراراً بتوحيد حركة المقاومة الفلسطينية فوراً بكافة قواتها النظامية والفدائية والمليشيا، وتحويل اللجنة العسكرية العليا إلى هيئة أركان يتولى قيادتها العميد عبد الرزاق اليحيى قائد جيش التحرير الفلسطيني (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص ٧٦٩).

اعتبر عرفات تشكيل الحكومة العسكرية في الأردن وتنصيب الحكام العسكريين من ضباط الجيش لجميع مناطق البلاد بمثابة مخطط يهدف إلى إفشال الاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع حكومة عبد المنعم الرفاعي ومع رئيس الأركان الفريق مشهور حديثة بإشراف اللجنة العربية الخماسية، وهو الاتفاق الذي يضع الأساس التمهيدي لإعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد، ولإنشاء علاقات أخوية راسخة بين الحكومة والجيش الأردني من جهة وبين الثورة الفلسطينية والشعب الأردني والفلسطيني من جهة أخرى (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٧٦٧).

وحاول عرفات أن يعيى الشعب الأردني ضد خطوة الملك هذه محرضاً إياه على إسقاط تلك الحكومة قائلاً: "إنّ الشعب الشجاع في الأردن الذي أحبط مشاريع حلف بغداد وتمبلر وأيزنهاور- وهو أعزل من السلاح- لقادر على سحق كل المؤامرات التي تحاك له ولأمتنا العربية جمعاء بقدرة إيمانه وبسلاحه" (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٧٦٧).

ومع كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العسكرية الأردنية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلا أنّ عرفات حاول أن يضبط إيقاع التحركات الفلسطينية وردود أفعالها. فقد أصدر أمراً بصفته قائداً عاماً لقوات الثورة الفلسطينية



بالامتناع منعاً باتاً عن إطلاق النار على أي موقع عسكري تابع إلى القوات المسلحة الأردنية في المدن والقرى والمخيمات إلا إذا بدأ ذلك الموقع بإطلاق النيران. وفي هذه الحالة ينحصر إطلاق النار على الموقع العسكري الذي بدأ بإطلاق النار بالفئة التي تحاول القوة العسكرية اقتحامها. وشدد عرفات على ضرورة التزام كل مقاتل بتنفيذ كافة التعليمات الصادرة إليه من قائد الموقع (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص ٧٦٩).

ومرة أخرى حاول عرفات -قدر الإمكان- ضبط الأمور ومنعها من التدهور، فعلى الرغم من اندلاع المواجهة العسكرية (الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، دت، ص-ص ١٩٥-١٩٦؛ الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، دت، ص-ص ٦١١-٦١٢؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص-ص ٧٦٥-٧٦٦)^(١) فقد وجه نداء إلى قوات الثورة الفلسطينية في ١٧/٩/١٩٧٠ محيياً فيهم انضباطهم العسكري والثوري والتزامهم بتنفيذ تعليمات القيادة، كما لم تغب عن بال عرفات محاولة استنهاض همة الجيش الأردني لكي يوجه بنادقه ضد الاستعمار والصهيونية بدلاً من توجيه البنادق إلى أفراد قوات الثورة الفلسطينية (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص ٧٧٦).

وفي نداء آخر وجهه عرفات في اليوم نفسه (١٧/٩/١٩٧٠) حاول من خلاله رفع معنويات قواته، وترسيخ الصمود وتأكيداته بأنهم أفكار الثورة ومبادئها من أجل الانتصار وهزيمة القوى التي تحاول تصفية الثورة الفلسطينية (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٧٧٦).

وعلى الصعيد العربي وخلال الأيام الأولى للمواجهات العسكرية حاول جمال عبد الناصر التدخل لمنع الأمور من الانحدار والتدهور أكثر فأكثر. ففي ١٩/٩/١٩٧٠ وجه نداء إلى كل من الملك حسين وعرفات لإيقاف إطلاق النار، ولو لمدة (٢٤) ساعة فقط لإتاحة المجال أمام الفريق محمد صادق رئيس هيئة أركان القوات المسلحة المصرية

^١ - حول اندلاع المواجهة العسكرية بين الجيش الأردني وقوات الثورة الفلسطينية.



للاجتماع بالملك حسين وعرفات لوقف هذا الصراع الدموي(الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص٧٨٦).

استجاب الملك حسين لنداء جمال عبد الناصر، وأرسل إليه في اليوم نفسه رسالة يعلن فيها استجابته للنداء، ووقف إطلاق النار(الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص٧٨٧)، كما أعلن عرفات موافقته على وقف إطلاق النار لإتاحة الفرصة أمام الفريق محمد صادق للقيام بمهمته، وطالب الحكومة الأردنية بالوقف الحقيقي لإطلاق النار وليس في وسائل الإعلام فقط؛ حقنا للدماء البريئة، وحفاظاً على البلاد من دخولها في حرب أهلية طويلة وتدخلات أجنبية، وإنقاذ البلاد أيضاً من خطر الأوبئة التي من الممكن أن تتفشى نظراً لوجود آلاف الجثث تحت الأنقاض، وفي الشوارع بدون دفن، وترك عرفات للفريق محمد صادق اتخاذ الخطوات والترتيبات الكفيلة بوقف إطلاق النار بين الجانبين(الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص٧٨٨). ومن المؤكد أن الطرفين لم يلتزما بوقف إطلاق النار.

ومع مرور الأيام كان حجم المأساة يزداد، وعدد القتلى يتضاعف بالآلاف، ولم يكن هناك أي مجال لإيقاف إطلاق النار، وحاول عرفات الاستعانة والاستغاثة بالرؤساء والملوك العرب الذين كانوا يعقدون مؤتمرهم في القاهرة وطلب منهم أن ينقلوا مؤتمرهم إلى عمان فوراً ليروا بأنفسهم ما يحدث (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص٨٠٢).

وفي إطار الحملات الإعلامية والحرب النفسية التي كانت تشن من قبل الطرفين وجّه عرفات نداء إلى اللواء (٤٠) في الجيش الأردني للانضمام إلى صفوف الشعب والثورة، وأنّ الثورة ستضمن لهم المعاملة الأخوية والكرامة(الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص٧٩٧). وفي بيان آخر حذر عرفات قوات الثورة من تصديق إعلانات وقف إطلاق النار الوهمية التي تلجأ إليها أحياناً الحكومة الأردنية لأنّ ذلك ينصب في إطار التضليل والخديعة وهذه الخدعة تضاف إلى الخدعة الأولى عندما أعلنت الحكومة الأردنية عن وقف إطلاق النار في ١٩/٩/١٩٧٠ (الوثائق الفلسطينية



العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص ٨٠٤). وعندما استشعر عرفات أنّ الحكومة الأردنية قد تلجأ إلى الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة لحمايتها. (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٨٠٤^(٧))، حاول إبعاد جميع الذرائع عن الحكومة لفعل ذلك؛ فقد سارع إلى توجيه بيان يؤكد فيه ضمان سلامة الرعايا الأجانب لكي لا تتخذ الحكومة الأردنية والأمريكية حماية الرعايا ذريعة للتدخل (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٧٩٧).

وعلى الجانب الأردني ألقى الملك حسين خطاباً موجهاً إلى الشعب حول التوصل إلى وقف إطلاق النار بناء على ما اتفق عليه مع قيادات حركة (فتح) الأسرى (خلف، دت، ص ١٥٨)^(٨). ومن جانبه نفى عرفات التوصل إلى إطلاق النار مع الجانب الأردني معتبراً أن قيادة الثورة الفلسطينية لا علم لها بالاتفاق لأن الموجودين في الأسر لا يمثلون الثورة الفلسطينية حالياً ولا يمارسون فيها أية مسؤولية (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٨١٦).

ومع محاولات عرفات المتواصلة رفع معنويات قوات الثورة الفلسطينية إلا أنه لم يغيب عن باله الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية المتدهورة. ومن هنا جاء قرار القيادة الفلسطينية في ٢٥/٩/١٩٧٠ بقبول وقف إطلاق النار. وقد برر عرفات ذلك بتمكين الناس من دفن موتاهم، وتضميد جراحهم، والحصول على مستلزمات الحياة الضرورية من ماء وطعام ودواء، واعتبر ذلك بأنه استجابة لوساطة الدول العربية (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص ٨٢٤)، وكان عرفات التقى مع

^٧ - حول هذا الموضوع انظر: بيان اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول التهديد بإنزال قوات أمريكية في الأردن.

^٨ - حول وقف إطلاق النار بناء على اتفاق الملك حسين مع قيادات أسرى حركة (فتح) في السجون الأردنية يروي صلاح خلف (أبو إياد) والذي كان من ضمن الأسرى القصة كاملة وكيف أنهم تعرضوا إلى حيلة ومؤامرة من الحكومة الأردنية.



الرئيس السوداني جعفر النميري رئيس الوفد العربي الذي أوفده مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في القاهرة (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص ٨٢٢). ويمكن بعد هذا اللقاء من الخروج مع النميري من عمان إلى القاهرة (خلف، دت، ص ١٥٩). لكنّ عرفات لم يكن ينوي البقاء في القاهرة مع أنّ وجوده هناك كان مفيداً في محاولة لاغتنام الجهود العربية وتحريكها لإيقاف ما يجري في عمان، ومع ذلك فقد كان مصراً على العودة إلى عمان "أرض الشهادة" كما سماها، فإمّا أن تسقط المؤامرة ويسقط مخططوها ومنفذوها، وإما الاستشهاد (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص ٨٥٤). ومن هنا يتضح لنا كيف أنّ الأمور كانت تسير، وكيف وصلت الأحداث والتعبئة الإعلامية والنفسية للجانبين الأردني والفلسطيني، حيث أصبحت أحداث أيلول مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الجانبين.

وبفضل جهود جمال عبد الناصر والدول العربية أقرّ الملوك والرؤساء العرب - بحضور الملك حسين وعرفات- اتفاقية القاهرة في ٢٧/٩/١٩٧٠ حيث نصت على إنهاء كافة العمليات العسكرية من الطرفين، وسحب القوات المسلحة الأردنية إلى قواعدها، وسحب قوات الثورة الفلسطينية من المدن إلى أماكن تلائم العمل الفدائي (الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، دت، ص ٦٤٧؛ الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، دت، ص- ص ٢٣٧- ٢٣٨؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص- ص ٨٥٦-٨٥٧) وانبثق عن اتفاقية القاهرة تشكيل لجنة عربية عليا للمتابعة وتكون قراراتها ملزمة للطرفين برئاسة رئيس وزراء تونس الباهي الأدغم ومهمتها تطبيق اتفاقية القاهرة (الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، دت، ص ٢٣٨).

لقد أثنى كل من الملك حسين، (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص- ص ٢٤٧-٢٤٨) وعرفات (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص- ص ٨٦١- ٨٦٣) على اتفاقية القاهرة لأنها الخطوة الأولى نحو تأكيد المرتكزات الثابتة للوحدة الوطنية وتأكيد الالتحام بين الجيش الأردني وقوات الثورة الفلسطينية.



وبعيداً عن التصريحات العلنية فإن المتتبع للخطاب السياسي لكل من الملك حسين ولعرفات بعد اتفاقية القاهرة يلاحظ -وبكل وضوح- أنّ الملك حسين كان يتصرف تصرف المنتصر الواثق من نفسه (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص-ص ٨٦٠-٨٦١؛ الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص-ص ٢٤٧-٢٤٨)^(٩).

أما عرفات فقد وقّع على اتفاقية القاهرة توقيع المُجبر والمضطّر، ففي الكلمة المطولة التي وجهها إلى الشعب وإلى قوات الثورة في ١٩٧٠/٩/٢٨ تحدث عن هدف الحكومة الأردنية وسياستها من كل أحداث أيلول ١٩٧٠ معتبراً أنّ الهجوم الأردني وضع الثورة الفلسطينية أمام خيارين، الأول: استمرار القتال على حساب موت أكثر من (٧٠٠) ألف مواطن وهلاكهم نتيجة للقتال والجوع والعطش، وانتشار الأمراض بسبب تراكم الجثث في الشوارع والبيوت. أمّا الخيار الآخر: فهو وقف إطلاق النار لإنقاذ المواطنين من مذبحه لم تتمكن القوى العربية الخارجية لأسباب ما من إيقافها (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص-ص ٨٦١-٨٦٢؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص-ص ٩٥٩-٩٦٠). ولم يتخذ عرفات قرار توقيع اتفاقية القاهرة بمفرده، وإنما عقدت القيادة الفلسطينية اجتماعاً في عمان لتقدير الموقف حيث اتخذت القرار بالموافقة إنفاذاً للشعب الفلسطيني ومنعاً للتدخل الأجنبي (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص-ص ٨٦١-٨٦٢).

رأى عرفات أن المهمة العاجلة بعد توقيع اتفاقية القاهرة تتمثل في تحقيق انسحاب الجيش الأردني وإعادة انتشار قوات الثورة الفلسطينية والعودة إلى الحياة الطبيعية للمواطنين (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص-ص ٨٦٣-

^٩ - حول خطاب الملك حسين بعد اتفاقية القاهرة .



(٨٦٤)^(١٠). وأكد أنّ الجانب الفلسطيني موحد وملتزم بتنفيذ اتفاقية القاهرة لأنها الحل الوحيد لإيقاف هذه التجربة التي دفع الشعبان الأردني والفلسطيني ثمنها من دماءهما. ولم يُخفِ عرفات عدم تفاؤله من مستقبل الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية بانياً تشاؤمه هذا على تجارب السنوات الثلاث السابقة (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص٨٦٤؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص٩٢٢).

وعلى أرض الواقع وبعبداً عن التصريحات والخطابات، فإنّ وقف إطلاق النار لم يستمر إلا أياماً قليلة، وسرعان ما عادت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، فبعد أن أذاعت اللجنة العربية العليا للمتابعة بياناً من إذاعة عمان بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٥ حول استتباب الأمن، وعودة الحياة الطبيعية إلى ما كانت عليه سابقاً نفى عرفات هذه المعلومات، واعتبر أنّ هذا البيان يُنافي حقائق الأمور ومجرياتها، فحملة الاعتقالات مستمرة. وكذلك القيام بالهجمات العسكرية ضد قوات الثورة في شمال الأردن خاصة في منطقة إربد (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص٨٨٣).

واعتبر عرفات أنّ الحكومة الأردنية استغلت إعلامياً الارتياح العربي والدولي حول الهدنة، ووقف إطلاق النار وتحت هذه المظلة هاجم الجيش الأردني عدة قرى في شمال الأردن، واعتقل عدداً كبيراً من المواطنين الذين وُجهت إليهم تهمة حيازة السلاح، والتعامل مع الفدائيين، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ فبالإضافة إلى ذلك شنّ الجيش الأردني حملة واسعة من الاعتقالات في مدينة السلط (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص٨٨٣-٨٨٤).

ومع هذه الأحداث وغيرها فقد نجح عرفات والملك حسين في التوصل إلى بروتوكول لتنفيذ اتفاقية عمان في ١٩٧٠/١٠/١٣. (الوثائق الأردنية لعام

^{١٠} - أدلى عرفات بهذه التصريحات وهو في الطائرة متوجهاً من القاهرة إلى دمشق ومنها إلى عمان عقب توقيع اتفاقية القاهرة مباشرة.



١٩٧٠، دت، ص-ص ٢٤١-٢٤٢؛ الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، دت، ص ٦٥٧).^(١١) وحدد هذا البروتوكول الأماكن التي يجب أن تقيم فيها قوات الثورة الفلسطينية (الوثائق الاردنية لعام ١٩٧٠، دت، ص- ص ٢٤١-٢٤٦). ومن أبرز النتائج التي ترتبت على هذا البروتوكول سحب قوات الثورة الفلسطينية من عمان وتجمعها في جرش وعجلون (الوثائق الاردنية لعام ١٩٧٠، دت، ص- ص ٢٥٧-٢٥٨).

شكّل وصفي التل حكومته في ١٩٧٠/١٠/٢٨ (الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، دت، ص ٢٧١) على إثر استقالة حكومة أحمد طوقان (الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، دت، ص- ص ٢٦٣-٢٦٤). وكان واضحاً من الأحاديث التي أدلى بها ومن خلال الإجراءات التي اتخذها أنّ هدفه ليس تنفيذ اتفاقية القاهرة فقط وإنما إخراج المقاومة الفلسطينية بشكل كامل ونهائي من الأردن (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص-ص ٩٣٩-٩٤٥). لم يبدِ عرفات اهتماماً كبيراً بتعيين وصفي التل رئيساً للوزراء معتبراً أنّ الحكم هو للاتفاقيات التي تم توقيعها.

ثانياً: تقويم ياسر عرفات لأحداث أيلول ١٩٧٠:

حاول عرفات منذ شهر تشرين ثاني ١٩٧٠، أي بعد الصدامات- مباشرة- في أيلول ١٩٧٠ بين الجيش الأردني وقوات الثورة الفلسطينية تقويم ما جرى مستفيداً من إيجابيات ما جرى ومتلافياً السلبيات وواضعاً يده على معظم الأخطاء التي وقعت بها الثورة.

أما من حيث الإيجابيات فيعتبر عرفات أنّ أهم المكاسب التي تحققت هي إعادة تقويم المرحلة الماضية، واستخلاص الدروس المستفادة وهي إنّ أحداث أيلول أكدت من الناحية الاستراتيجية بعيدة المدى أنّ المقاومة الفلسطينية هي أحد العوامل الثابتة

^{١١}- في هذا المجال عقد الباهي الأدغم رئيس وزراء تونس ورئيس اللجنة العربية العليا للمتابعة سلسلة من الاجتماعات مع الملك حسين وعرفات لتطبيق وقف إطلاق النار، ووضع أسس جديدة لترتيب الوجود الفدائي في الأردن.



المؤثرة في الشرق الأوسط، أما من الناحية العسكرية فإنها كانت تجربة فريدة أمتحت خلالها القدرات العسكرية للثورة الفلسطينية و كذلك بيان مستوى التدريب ونقاط القوة والضعف في قتال استمر بشكل متواصل (١٢) يوماً، وبشكل متقطع لمدة (١٣٢) يوماً جرّبت فيه قوات الثورة الفلسطينية كافة أشكال القتال: قتال مواقع، وحرب مدن، وحرب عصابات، وحرب جبال على الرغم من أنّ القوتين كانتا غير متكافئتين عدداً وعدة (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص ٩٦٤).

وعلى الصعيد الداخلي لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد قام عرفات بسلسلة إجراءات وتغييرات كان المقصود منها إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني حيث تم تفعيل القيادة الفلسطينية وتوحيدها على أرض الواقع، أي على الساحة الأردنية وأصبح يقود المقاومة مكتب تنفيذي مكون من خمسة أعضاء تم اختيارهم لقيادة تلك المرحلة. وشدد عرفات أيضاً على ضرورة أن تمارس تلك القيادة صلاحياتها على جميع تنظيمات الثورة، وأن تكون هذه القيادة لكل الثوار الذين صمدوا وقت المعارك في عمان (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص-ص ٩٦٤-٩٦٥)، كما صدرت العديد من القرارات الأخرى مثل إغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية في لبنان، وتعيين قائد عام للمقاومة في عمان، وقائد عام في كلّ من إربد وجرش والزرقاء وبقيّة القطاعات وهذه كلها قيادة الثورة الحقيقية (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص ٩٤٧).

كما تم تحقيق وحدة الجباية وتحققت وحدة البنادق من خلال وحدة التسليح والتموين (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص-ص ٩٦٤). وتحققت لأول مرة وحدة البلاغات حيث إنّ البلاغات أصبحت تصدر باسم حركة المقاومة وليس باسم أي جناح عسكري لأي تنظيم فلسطيني (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص ٩٦٥).

وعلى صعيد السلبات والأخطاء التي اقترفتها الثورة الفلسطينية في الأردن لم ينكر عرفات وجود أخطاء حدثت من جانب المقاومة (سواء عن جهل أو بتدخل من



المخابرات الأردنية) لكن هذه الأخطاء لا يمكن أن يكون أسلوب معالجتها بهذا الشكل الدموي (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص ٩٤٧).

لقد وجه عرفات انتقاداته الشديدة إلى بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية خاصة تلك التي رفعت شعار (السلطة وكل السلطة للمقاومة) ويذكر عرفات أنه في اليوم الأول للقتال في أحداث أيلول جاءه قائد التنظيم الذي رفع الشعار السابق طالباً منه السلاح. فسأله ياسر عرفات: كيف إذن كنت ستنفذ شعارك وأنت لم تستطع الصمود ليوم واحد (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص- ص ٩٤٩-٩٤٨).

وحمل عرفات الصحافة والإعلام الفلسطيني والعربي جانباً من المسؤولية، فعند حدوث عمليات اختطاف طائرات كان الإعلام العربي يضع هذه العمليات على الصفحات الأولى بشكل ملفت للنظر، بينما تحدث العشرات والمئات من عمليات عبور الفدائيين من إربد والأغوار إلى الأراضي المحتلة ولا يذكرها أحد إلا في البلاغات العسكرية بعد عملية الاستشهاد. فما تفسير ذلك (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ١٩٧٠، ص ٩٤٨)؟

لخص ياسر عرفات الأخطاء التي ارتكبتها المنظمات الفلسطينية بالآتي:

١- المظهر الثوري الذي كان يتجلى بشيء من المبالغة في إثبات الوجود، واتخاذ المبادرات غير المجدية، بل والمضرة بالقضية الفلسطينية. فلماذا كان بعض الفدائيين يتجولون بالسيارات المسلحة في المدينة؟ ولماذا كان البعض يجمع التبرعات وهو مسلح؟

٢- تصرف بعض قوات المقاومة غير اللائق حيال عناصر الجيش الأردني مما سهل التعبئة النفسية لهذا الجيش، وللعشائر الأردنية -التي ينتسب أفراد الجيش الأردني إليها- ضد الثورة الفلسطينية.



٣- حوادث خطف الطائرات ألحقت ضرراً فادحاً بالنسبة إلى الرأي العام حيث ظهر الثوار الفلسطينيون بمظهر الثوار المزيفين المنعدي المبادئ.

٤- الشعارات غير المناسبة التي كانت تطلقها بعض المنظمات إذ لم ينتج عنها سوى الإثارة، ومن ذلك- على سبيل المثال- (كل السلطة للمقاومة) لا يعكس واقع الثورة ولا مصلحتها(الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، ١٩٧٣، ص٩٥٩).

تدهورت علاقات الثورة الفلسطينية مع الحكومة الأردنية منذ نهاية كانون أول ١٩٧٠ وبداية كانون ثاني ١٩٧١، ففي ١٢/٧/١٩٧٠ اتهمت الحكومة الأردنية قوات الثورة الفلسطينية باحتلال مخفر الشرطة في مدينة جرش(الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، دت، ص٣٢٠). ومع ذلك تمكن عرفات من عقد اتفاقية مع الحكومة الأردنية في ١٢/١٤/١٩٧٠ (الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، دت، ص٧٧٧) لتجنب الدخول في دوامة العنف مرة أخرى.

تنبه عرفات إلى الخطر الداهم المحدق بالثورة الفلسطينية، فوجه رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب حول تجدد القتال في الأردن ناشدهم فيها التدخل لوقف ما يُرتكب بحق الثورة في الأردن(الوثائق العربية لعام ١٩٧١، دت، ص٥٢) كما أرسل برقية أخرى إلى الملوك والرؤساء العرب موضحاً لهم إصرار الأردن على تصفية العمل الفدائي(الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، ١٩٧٤، ص٥١-٥٢). وقد أسفرت جهود عرفات عن قيام ضغط عربي مُورس على الأردن(الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، ١٩٧١، ص٥٢) تمخض عنه التوصل إلى تفاهم أردني فلسطيني في ١٣/١/١٩٧٤(الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، ١٩٧١، ص٦٣-٦٤: الوثائق الأردنية لعام، ١٩٧١، دت)، ص٢٤-٢٥).

وما لبثت الأوضاع أن عادت إلى التوتر من جديد في آذار ١٩٧١ بعد أن شنت الحكومة الأردنية هجوماً على مدينتي جرش وإربد(الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، ١٩٧١، ص٣٠-٣١). وناشد عرفات الدول العربية التدخل لإيقاف ما يجري(الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، ١٩٧١، ص٢٣٢-٢٣٦). ولكن الأردن



نفث تماماً المعلومات التي ذكرها عرفات(الوثائق الاردنية لعام ١٩٧١، دت، ص-ص ٧١-٧٢).

ولمواجهة المرحلة الخطيرة التي تمر بها قوات الثورة الفلسطينية في الأردن عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً في بيروت في ٢٥ نيسان ١٩٧١ برئاسة عرفات لوضع خطة لمواجهة الموقف، ومطالبة الحكومة الأردنية بالالتزام باتفاقيتي القاهرة وعمان، وضمان حرية العمل الفدائي(الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، ١٩٧٤، ص ٣١٩: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٥، ١٩٧١، ص-ص ١٠-١١).

ولكن التصريحات التي أدلى بها الملك حسين ورئيس وزارته وصفي التل(الوثائق الاردنية لعام ١٩٧١، دت، ص-ص ١٢٨-١٣١: الوثائق الاردنية لعام ١٩٧١، دت، ص-ص ١٥٦-١٥٧)^(١٢) دلّت وبكل وضوح على أنّ الحسم العسكري لا مفرّ منه. وتسارعت الأحداث في شهري حزيران وتموز ١٩٧١ عندما ضرب الجيش الأردني مواقع قوات الثورة الفلسطينية في جرش والسلط بالأسلحة الثقيلة، وامتدت المواجهات إلى جرش وعجلون والأغوار(الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، ١٩٧١، ص-ص ٦٠٧-٦٠٩) وفي جميع الحالات كانت الاستعدادات وموازين القوى لصالح الجيش الأردني.

وهذا ما عبر عنه عرفات حين قال: "كان لدى الثورة الفلسطينية في جرش وعجلون حوالي (٣٥٠٠) مقاتل، ولكنّ الجيش الأردني حشد أكثر من (٣٠٠) ألف مقاتل بطائراتهم ومدفيعتهم الثقيلة، وأحكموا الحصار على المقاتلين إلى أن تمكنوا من

^{١٢} - بسبب التصريحات والسياسات المتشددة التي مارسها وصفي التل تجاه الثورة الفلسطينية فقد تم اغتياله من قبل أربعة مسلحين في ٢٨ تشرين ثاني عندما كان متجهاً إلى فندقه في القاهرة، حيث كان يحضر اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك، وقد أعلنت منظمة أيلول الأسود مسؤوليتها عن الاغتيال.



السيطرة على تلك المناطق" (الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، ١٩٧١، ص-ص ٦٧٦).

وبذلك تمكن الجيش الأردني من حسم المعركة عسكرياً لصالحه بصورة نهائية وخرجت قوات الثورة الفلسطينية من الأردن باتجاه لبنان.

خاتمة:

لقد شكل العام ١٩٧٠/١٩٧١ المنعطف الأهم، بل والأخطر على صعيد العلاقات الأردنية الفلسطينية، وعلى صعيد عرفات الشخصي، حيث شهد هذا العام ذروة العمل الفدائي الفلسطيني، وتزايد جماهيرته بشكل لم يسبق له نظير. وفي كل محطة من هذه المحطات كانت الفجوة تتزايد بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية؛ لأنّ تزايد قوة كل طرف كانت على حساب الطرف الآخر من حيث نفوذه وهيئته وصلاحياته وسيطرته على الدولة الأردنية وأجهزتها ومؤسساتها.

ومن هنا برز دور عرفات الذي حاول أن يلعب دوراً معتدلاً في سلوكياته وتصريحاته حيال العلاقة مع الأردن. فالأردن بالنسبة إليه هي القاعدة الأهم والأكبر لانطلاق العمل الفدائي ومحاولة خلق هوية وطنية فلسطينية، ولكنّ عرفات لم ينجح في الاستمرار بهذا الدور إلى النهاية؛ لأنّ الأحداث ابتداء من عام ١٩٦٨ كانت تسير نحو التصعيد ومن ثم نحو الانفجار. ولم يكن بمقدور أحد وقفها إلا بالحسم العسكري، وهذا ما حدث خلال العام ١٩٧٠/١٩٧١. وعلى الرغم من كل ذلك إلا أنّ عرفات استطاع أن يخرج من تلك الأزمة قائداً منفرداً لحركة فتح ولمنظمة التحرير الفلسطينية أيضاً.



قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

- ١- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١.
- ٢- الحسين بن طلال (ملك المملكة الأردنية الهاشمية) مهنتي كملك، أحاديث ملكية، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، ترجمة غازي غزيل، مؤسسة مصري للتوزيع، عمان، ١٩٨٧.
- ٣- صلاح خلف: فلسطيني بلا هوية، مؤسسة الصياد للدعاية والنشر، (د.م)، (د.ت).
- ٤- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢.
- ٥- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤.
- ٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.
- ٧- مجموعة من الباحثين: منظمة التحرير الفلسطينية، تحرير أسعد عبد الرحمن، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نقوسيا، ١٩٨٧.

ثانياً: المقالات:

- ٨- أسعد عبد الرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين مع البيئة الرسمية العربية ١٩٦٧-١٩٧٣. مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ع (١٣٦/١٣٧)، آذار/ نيسان، ١٩٨٣.



٩- هشام الدجاني: الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرقي الأردن، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ع(١٠١)، نيسان، ١٩٨٠.

ثالثاً: الوثائق:

- ١- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨، وزارة الإعلام، عمان، (د.ت).
- ١٠- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٩، وزارة الإعلام، عمان، (د.ت).
- ١١- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وزارة الإعلام، عمان، (د.ت).
- ١٢- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧١، وزارة الإعلام، عمان، (د.ت).
- ١٣- الوثائق العربية لعام ١٩٦٩، الجامعة الأمريكية، بيروت، (د.ت).
- ١٤- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، الجامعة الأمريكية، بيروت، (د.ت).
- ١٥- الوثائق العربية لعام ١٩٧١، الجامعة الأمريكية، بيروت، (د.ت).
- ١٦- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠.
- ١٧- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢.
- ١٨- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣.
- ١٩- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤.

